تذكرة أبي علي الفارسي في تأليف أبي حيان الاندلسي

The memento of Abi Ali Alpharsi influence on the authorship of Abi Heian AL-Andalusi.

محمد حسن الصويلح

أثرُ تَذْكِرَةِ أبي عَلِيٍّ الفارسِيِّ في تآليفِ أبي حَيَّانَ الأندلسيِّ

محمد حسن الصُّويلح

المُلخَّص

تَذْكِرَةُ أبي علي الفارسي من أمهات التي الكتب العربية، وهي كتاب عزيز كثير الفوائد تكلّم فيه على معاني آيات من القرآن، وأحاديث عن النبيﷺ، ومعاني أبيات من أشعار العرب، ومسائل من النحو، وهي من أجل كتب التطبيق النحوي حسب ما ذكر العلماء.

ولأهمية هذا الكتاب فقد أفاد منه أهل العلم الذين جاؤوا بعده، ومنهم أبو حيان الأندلسي الذي أكثر من النقل عنه. وقد نقل الكلام بنصه.

وقد تتبع البحث هذه المواضع التي نقلها أبو حيان عن التَّذْكِرَة؛ إذ رأيناه يكثر من النقل عنها، ويستشهد بنصوصها، ويعتمد عليها فيما يمضي إليه، ويشرحه، ويستنتجه، وهذا من مآخذه الحسان، ومنازعه البارعة . فهذا ديدن العلماء في حفظ تراث شيوخهم العلمي، ومن ثَمَّ حفظ تراث أمتهم.

المقدمة:

لما كانت اللغةُ أثراً من آثار الخالق سبحانه وتعالى؛ إذ إنها منحة طيبة ونافلة حسنة أهداها الله لمن فضّله على خلقه، ومَن ملّكه الأرض، وجعله خليفته فيها. كان من الثواب ليوم الجزاء أن نُفْهَمَ هذه المنحة، ونُعْرفَ طريقة نطقها وأشكال تصرفها، واستخدام ألفاظها في سياق جملها، وآستعمالاتها اليومية.

لذا برز علماء في هذا الميدان بذلوا فيه المهجة والفؤاد خدمة لهذه اللُّغة الشَّريفة، فألّفوا فيها المصنفات الكثيرة التي ملأت أركان العلم ودوت في مسامع الدَّهرِ، وراحوا يتوارثون هذا التراث كابراً عن كابر.

ومن هؤلاء العلماء أبو علي الفارسي(ت 377هـ) الذي وقف نفسه على خدمة هذه اللغة الشريفة لا يعتاقه عنها ولدٌ، ولا يعارضه فيها متحر، فخلّف للمكتبة العربية تراثاً جَمّاً ينمُّ على ثقافة غزيرة، وآطّلاع واسع. آنتهى إلينا بعضه، وعدت العوادي على بعضه الآخر، ومما عدت عليه العوادي كتاب التَّذْكِرَة- أكبر كتبه

وأنفسها حسب ما يذكره المترجمون ومصنفو الإثبات[1]- وظلّ الباحثون يعرضون هذه المعلومة عقوداً كثيرة دون أن يتمكن أحدٌ منهم .من الاطلاع على هذا السفر العظيم، أو حتى معرفة مكانه إلا ما جاء من بعض نصوصه متناثراً في بطون الكتب[2] التي وقف عليها أصحابها، ولاسيما مؤلفات آبن جني صنيعةِ الفارسي، وناشرِ علمه، -ومنها مؤلفات أبي حَيَّانَ الأندلسي(ت 745هـ) التي اشتملت على جملة صالحة من أقوال هذا العالم النحرير ،التي أودعها في كتابه الجهير التَّذْكِرَة، إذ رأيناه ينقل عن التَّذْكِرَة في كتبه، ويستشهد بنصوصها، ويعتمد عليها فيما يمضي إليه، ويشرحه، ويستنتجه. فهذا ديدن العلماء في حفظ تراث شيوخهم العلمي، ومن ثَمَّ حفظ تراث أمتهم.

صفة التَّذْكِرَة ومحتواها.

قال آبن العلج في وصفها: [3]« كتاب عزيز كثير الفائدة، تكلّم فيه على معاني آيات من القرآن، وأحاديث عن النبيﷺ، ومعاني أبيات من أشعار العرب، ومسائل من النحو».

وضرب آبن مالك المثل بها في نظمه فقال[4]:

أو مُضْمَراً مُمَيِّزاً بِنَكِرَةْ كَـــــنِعْمَ مَخْمُوعاً كِتَابُ التَّذْكِرَةْ

---

(1) أنظر: شرح اللمع للباقولي 380/1، ومعجم الأدباء 815/2، وبغية الطلب 2265/5، وبغية الوعاة 571/1، والخزانة 507/8، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 520/1، والأصول اللغوية والصرفية في الحُجّة87/1-89.

(2) أنظر أمثلة هذه النقول في: الخصائص 366/1، وأمالي آبن الشجري 231/1، 25/2، وكشف المشكلات 2/ 694، 997، 1084،وشرح بانت سعاد 241، والمغني 110، والخزانة 151/1، 229. ونشر الدكتور حسين بو عباس قطعة من كتاب رَجُحَ أنه مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها لعثمان بن جني، وكان بعض المفهرسين قد أثبت على غلاف مخطوطة هذه القطعة من الكتاب: تذكرة أبي علي . وأجتمع لدى المحقق من الأدلة ما أعانه على ترجيح أن القطعة تهذيب التذكرة لا التذكرة، ولا سيما كثرة التعليقات التي سمّاها برمز "غ" وهو رمز عثمان بن جني على ما هو معروف عند المشتغلين بالتراث.

(3) بغية الطلب 2265/5.

(4) شرح الكافية الشافية 1104/1.

ووصفها اليماني في ترجمة سَلَامَةِ بنِ غَيَّاضٍ[1]:« له مصنفات مفيدة في النحو منها: التَّذْكِرَة أربع مجلدات، مسائل نحوية وأبيات شعر تكلم على إعرابها ومعانيها، نحو كتاب التَّذْكِرة للفارسي».

ووصفها السيوطي في تحفة الأديب[2] بما ملخصه: كتاب من الكتب الجليلة، وصَرَّحَ بأنه يملك مجلدات منه، إلا أنه لا يعرف كميته، فابن جني نقل عنه في موضع من كتابه «التَّعاقُب»، وما نقله موجود في الجزء الستين من التَّذْكِرَةِ، وذكر ابن هشام أنه نقل من الجزء السابع عشر بعد المئة، وذكر ابن الصَّائِغ أنَّه نقل من الجزء الحادي والثمانين. ثم قال: [3]«فعلمتُ أنَّ الأجزاء المذكورة أجزاء حديثَةٌ لِطَافٌ بحيثُ يكون كلُّ ستة عشر جزءاً منها مجلداً، فالجزء إذن كُراسة، أو كراستان، أو ما بين ذلك على طريقة أجزاء تاريخ ابن الخطيب، وابن عساكر، ونحوهما، فأكثر ما تكون هذه التَّذْكِرَةُ عشرَةَ مجلدات».

ووصفها الدكتور حسين بو عباس في مختار تذكرة أبي علي[4]: بأنها مستودع أبي علي ومسوَّدة كتبه مما يجعلها أقدم كتبه، وقد سماها أبو علي رُزْنَامَه؛ وهي كلمة فارسية تعني المُذَكِّرة أو الدفتر الذي تثبتُ الأمور والوقائع اليومية وتشرحها، وانتهى إلى أن أبا علي لم يأخذ عنوان كتابه عن غيره بل ابتدعه؛ لأنه لم يجد هذا العنوان عند مُصَنِّفٍ سبق عصر أبي علي.

وإني إذ أتعرض لنقول هذا السفر في كتب أبي حَيَّانَ الأندلسي، أعمل على تأصيلها بعد نقلها وتدوينها حتى يتسنى لي معرفة علمه وممن آستقاه، ومصادره التي اعتمد عليها، فضلاً عن معرفة جهوده العلمية، ومدى تأثره بشيوخه، ومعرفة موافقه منهم، وكذلك معرفة آرائه أكانت نتاج بنات أفكاره أم اعتمد فيها على غيره، ومن هنا وذاك دونت أغلب ما نقله أبو حَيَّانَ في مصنفاته عن التَّذْكِرَةِ.

---

(1) إشارة التعيين 133.
(2) تحفة الأديب 661.
(3) تحفة الأديب 661.
(4) المختار مقدمة المحقق 9، 33، وفيه بعض تلخيص.

وفي ضوء ما تقدم سأعرض المسائل التي عرض لها أبو حيّانَ وفق ترتيب ابن مالك لأبواب النحو مبيناً خلالها كيف زاوج بين أفكاره وما نقله من التَّذْكِرَة مُقَيِّداً للرجل ما له وما عليه، وما حصل، وما استنتج من تلك الأفكار.

1- في الوقف: المقصور المنون يُوقف عليه بالألف، وفيه مذاهب:

حذف نون التنوين وإنابة الألف منابها.

وٱسْتُصْحِبَ حَذْفُ الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً. قال أبو حيّانَ:[1] «وهو مذهب أبي الحسن، والفرّاء، والمازني، وأبي علي في التَّذْكِرَة».

2- حذف «أنْ» مِن خبر عسى.

ذهب جمهور البصريين[2] إلى أن حذف «أنْ» من خبر عسى لا يكون إلّا في الضرورة، كقول الشاعر[3]:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وتابعهم الفارسي في عامة كتبه[4]، إلا أنه أجاز حذفها في التَّذْكِرَة. قال أبو حيّانَ:[5] «وقال أبو علي في التذكرة: إن دخول "أنْ" في خبر عسى هو الأكثر، ولا يلزم، وتقول: عسى زيدٌ يقوم في الكلام، وظاهر كلام سيبويه أن استعمال خبر عسى بغير أن جائز في الكلام؛ لأنه قال[6]: " وٱعلم أن من العرب من يقول: عَسَى يَفْعَلُ" تشبيهاً بكاد يفعل، فأطلق القول، ولم يُقَيِّدْ ذلك بالشعر». وتبعه فيما مضى إليه المبرد[7] ،وأبو علي[8] ، وأبو حيان.[9]

3- دخول الباء على خبر «لا» العاملة عمل«إن».

---

(1) الارتشاف 800/2-801.

(2) الإنصاف 162/1، وشرح الجمل لابن عصفور 176/2، والارتشاف 120/2.

(3) البيت لهدبة بن الخشرم في: الكتاب 159/3، والمقتضب70/3، والجنى الداني 462، وأوضح المسالك 279/1، والمغني 159، والأشموني 264/1.

4» العضديات 65-66، والإيضاح العضدي 78، والعسكريات 147.

(5) التذييل 4/ 340، وقريب منه ما في الارتشاف1225/3.

(6) الكتاب 158/3

(7) الكامل 196/1.

(8) المسائل المنثورة 231.

(9) البحر 134/2.

في دخول الباء على خبر لا، نَحْوُ: «لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ» خلافٌ، منعه بعضهم، وجَوَّزَهُ أبو علي في التذكرة[1] في مَوْضِعٍ، ومنعه في آخر.[2]

4- العامل في المستثنى.

اختلف النحاة في العامل الناصب للاسم الواقع بعد "إلا" وذهبوا فيه غير مذهب:[3]

ذهب المازني والمبرد[4] إلى أن الناصبَ (إلا) لتضمُنِها معنى ﷺاستثني، قال أبو حيَّانَ[5]: « وذهب جماعة من البصريين؛ منهم سيبويه، والفارسي في التَّذْكِرَةِ إلى أن النصب إنما هو بالجملة المتقدمة عليه بوساطة "إلا"، إلا أن يكون الاسم المنصوب فيه معنى (إلا) فلا يحتاج إلى وساطة، وهو الصحيح».

5- الاستثناء بغير:

إذا انتصبت (غيرُ) على الاستثناء نَحْوُ: قَاموا غَيْرَ زَيْدٍ، اختلف النَّحْوِيون في ناصبها، فالمشهور أنها منتصبة بما قبلها كما انتصب الاسم بعد إلا .

وذهب السيرافي وابن الباذش[6] إلى أنها منصوبة بالفعل السابق، قال أبو حيَّانَ[7]: «وذهب الفارسي في التَّذْكِرَةِ إلى أنها منصوبة على الحال، وفيها معنى الاستثناء».

وما مضى إليه الفارسي يخالف المنطق اللغوي، فكيف يمكن للاسم أن يحمل دلالتين في الوقت نفسه؟.

---

(1) التذييل 4/ 309- 310.

(2) في الحجة 195/1 منعه: " لأن خبرها مرفوع كخبر المبتدأ، ألا ترى أنه قد حُكي عن يونس أنهم يقولون: لا رجلَ أفضلُ منك فيرفعون" أفضلُ"؛ لأنه خبرٌ، فكما لا تدخل الباء على خبر المبتدأ، كذلك لا تدخل على خبر"لا"؛ لأنها مع ما عملت فيه بمنزلة المبتدأ". ثمَّ قال في جواز ذلك: « وإن شئت أجزت دخول الباء لمضارعتها" ليس" وكون الكلام بها في النفي بمنزلة "ليس".

(3) أنظر: الإنصاف 261/1.

(4) المقتضب 221/2.

(5) منهج السالك 160.

(6) شرح الجمل لابن عصفور 253/2، وشرح التسهيل لابن مالك 312/2 .

(7) الارتشاف 3/، ومنهج السالك 171.

6- تأخير الحال عن أفعل التفضيل:

المشهور أنه يجب تأخير الحال عن "أفعل" التفضيل إذا كان هو العامل فيها، و يستثنى من ذلك مسألة، وهي ما إذا فُضِّلَ شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى، فإن "أفعل" التفضيل يعمل في حالين :إحداهما متقدمة عليه، والأخرى متأخرة عنه ، وهي: إذا كان "العاملُ" أفعلَ التفضيلِ يقتضي حَالَيْن ، تدل إحداهما على أنّ صاحبها في طَوْرٍ من أطواره أفضل من نفسِه ، أو غيره في طور آخر ؛ فالأحسنُ هنا أنْ تتقدّم إحداهما على "أفعل" التفضيل ، وتتأخّر الثانية ، وذلك نَحْوُ: زيدٌ قائماً أحسنُ منه قاعداً ، وزيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو مُعَاناً . واختلفوا في العامل في هذين الحالين، وذهبوا فيه غير مذهب:

فمنهم[1] من قال: إنهما منصوبتان على إضمار كان التامة صلة لـــ(إذا) إن كانت الحالان على تقدير الحال، وصلة لـــ(إذا) إن كانا مِمَّا تقدم.

وقدره بعضهم[2]كان الناقصة صلة لـــ(إذا) أو(إذ)، فإن تقدمت الحال الأولى أسم الإشارة، نَحْوُ: هذا بُسراً أطيبُ منه رُطَباً ، قيل العامل في (بسراً) أسم الإشارة، وقيل حرف التنبيه. قال أبو حيّانَ:«وذهب المازني، والفارسي في تذكرته، وابن كيسان، وابن جني، وابن خروف إلى أن أفعل التفضيل هو العامل في الحالين». فأبو حيّانَ يعرض أقوال العلماء في المسألة، وبعد ذلك يصطفي منها ما كان موافقاً لقواعد العربية، ولم يخرج عن مقاييسها.

7- مجيء الباء الجارة بمعنى من التبعيضية

الأصل في الباء أن تكون للإلصاق[3] كقولك: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ». وقد تأتي للدلالة على معان أخرى كالتبعيض ،وعبر بعضهم عن هذا بموافقة مِنْ؛ يعني: التبعيضية، وفي هذا المعنى خلاف، وممن ذكره الأصمعي[4]، ونُقِلَ عن الكوفيين[5]، وقال به

---

(1) المقتضب 3/250-251، والأصول 1/220-221، والجليات 202، والمسائل المنثورة 23، والارتشاف 3/1589،1587

(2) الارتشاف 3/1587-1588.

(3) البحر 8/395، والجنى الداني 107.

(4) الجنى الداني 106، والمساعد 2/264.

(5) الجنى الداني 106.

ابن مالك[1]. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى :﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [سورة الإنسان:6]؛أيْ: منها. وقول الشاعر[2]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وبقول الآخر[3]:

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذاً بِقُرُونِهَا شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ ماءِ الحَشْرَجِ

قال أبو حيّان[4]: «وذكر ابن مالك أنها تكون بمعنى من التبعيضية ... وقال: ذُكِرَ في التَّذْكِرَةِ للفارسي، وهو مذهب كوفي، تبعهم فيه الأصمعي، والقتبي في قوله:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ..... .....

وتأوّله ابن مالك[5] على التضمين؛ أي: رَوِيْنَ بماء البحر».

---

(1) شرح الكافية الشافية 806/2.

(2) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذليّ، ورواية ديوان الهذليين 51/1:

تروّتْ بماء البحر ثمّ تنصّبتْ على حبشيّاتٍ لهنّ نئيجُ

وانظر: معاني القرآن للفرّاء 215/3، والمحتسب 114/2، والخصائص 85/2، وتأويل مشكل القرآن 575، وأمالي ابن الشجريّ 613/2، والجنى الدّاني 43، والمغني 142، والخزانة 193/3.

ترفعت: تصاعدت وتباعدت. ولجج: جمع لجّة، وهي: معظم الماء. و نئيج: صوتٌ عالٍ.

والمعنى: إنّ السّحب شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج الخضر الغزيرة، ولها في تلك الحالة صوتٌ عالٍ، ثمّ تباعدت عنه.

والشاهد فيه: (بماء البحر) ؛ إذ جاءت (الباء) بمعنى (من)، أي: شَرِبْنَ من ماء البحر.

(3) هذا بيتٌ من الكامل، مختلف في نسبته فقيل: لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه 480، وقيل: لجميل بن معمّر، وهو في ديوانه 409، وقيل: لعبيد بن أوس الطائي في الحيوان 183/6.

وهو في: الحماسة البصرية 114/2، وشرح التسهيل 152/3، وشرح الألفية لابن الناظم 366، واللسان(الحشرج) ، والجنى الداني 44، والمغني 143، والهمع 159/4.

بقرونها: بخصل شعرها. و النزيف: المحموم الذي مُنِع من الماء. والحشرج: الماء العذب من ماء الحشي.

والشاهد فيه: (ببرد ماء الحشرج) حيث جاءت (الباء) للتبعيض، أي: من ماء الحشرج.

(4) الارتشاف 1698/4.

(5) شفاء العليل 663/2، وشرح الكافية الشافية 807/2، وشرح التسهيل 153/3.

وذهب البصريون[1] إلى أن الباء لا تأتي للتبعيض؛ لأنها لو كانت تأتي للتبعيض لصحَّ أن يُقال: « زَيْدٌ بالقَوْمِ». على تقدير: « زَيْدٌ من القومِ». واختار مذهبهم أبو حيان[2]، وتأولوا الأبيات[3] التي استشهدوا بها على التضمين، أو أن الباء فيها زائدة.

8- القسم:

الحروف التي يتلقى بها القسم في الإثبات هي اللام، وزعم الأخفش أن القسم يجوز أن يتلقى بلام(كي)، وأجازه أبو علي في العسكريات[4] ، ورجع عنه في البصريات[5]، والتذكرة[6].

9- الفصل بين فعل المدح والذم وفاعله بشبه الجملة.

يجيز الجمهور تقديم التمييز على فاعل المدح أو الذم، نَحْوُ: نعم فيك الراغب زيدٌ، قال ابن السراج[7]: وهذا فيه نظر. قال أبو علي في التذكرة[8]:« نِعْمَ فيكَ الرَّاغِبِ زَيْدٌ» فيك يتعلق بنعم.

10- تقديم من الجارة المتصلة بحرف آستفهام على أفعل التفضيل:

إذا دخلت من على أسم آستفهام، نَحْوُ قولِكَ: مِمَّن أنت أفضلُ، وجب التقديم على الجزأين ولا يجوز التأخير، ولا التوسط هذا ما ذكره أبو علي[9] في التذكرة.

---

(1) سر صناعة الإعراب 123/1، والدر المصون 209/4.
(2) البحر 436/3.
(3) سر صناعة الإعراب 134/1، والجنى الداني 107، والخزانة 194/3.
(4) 132-133.
(5) 357.
(6) الارتشاف 1775/4.
(7) الأصول 119/1.
(8) منهج السالك 391.
(9) شفاء العليل 611/2، وشرح الكافية الشافية 35/3، وشرح التسهيل لابن مالك 1134/2، والارتشاف 2331/5.

وعدل عن هذا الرأي في الحلبيات[1]؛ لأن أفعل التفضيل لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله.

11- إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه:

إذا كان اسم الفاعل من فعل متعدٍ إلى مفعولين امتنعت إضافته إلى مرفوعه إجماعاً .

وإذا كان من فعل متعدٍ الى المفعول واحد ، فللنحاة فيه ثلاثة أقوال :

1- لا يجوز أن يضاف إلى مرفوعه مُطلقا . وهذا رأي جمهور النحاة[2] .

2- تجوز إضافته إلى مرفوعه إنْ لم يَلْتبس فاعله بمفعوله ، نحو : مررت برجلٍ ضاربِ الأبِ زيداً .

3- تجوز إضافته إنْ حُذِف مفعوله - وهذا رأي ابن عصفور - ويَشْهَد له قول الشاعر[3] :

ما الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلّاماً وإنْ ظُلِمَا ولا الكَرِيمُ بِمَنّاعٍ وإنْ حُرِمَا

فالرَّاحِمُ : اسم فاعل أضيف إلى فاعله (القلبِ) وقد حُذِف المفعول ؛ لأنّه غير مقصود فليس الغرضُ بيانُ مَنْ وقعت عليه الرَّحمة. قال أبو حيَّانَ[1]:« وقال أبو علي في التذكرة: من قال: زَيْد الحَسَنُ عَيْنَيْنِ فلا بأسَ أن يقول: زَيْدٌ الضَارِبُ أَبوين، والضَاربُ الأبوينِ، والأبوان فاعل، على حدِّ قولك: الحسنُ الوجْهُ» . نلحظ هنا عناية أبي حيَّانَ بأمن اللبس عناية بالغة، فاعتده دليلا معتمدا عليه في بعض اعتراضاته. لذا دفع مذهب الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) 177.

(2) التكملة 168/1، والإيضاح العضدي 172.

(3) شرح التسهيل 104/3،

12- إذا جاءت الصفة المشبهة غير مقرونة بـ(أل) جاز في معمولها الخفض أو النصب أو الرفع.

وذلك نحوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهِ، مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَ الأَخِ، مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ، وعليه قولُ امْرِئ القَيْس:[2]

كَبِكْرِ المُقاناة البَياضُ بِصُفْرَةٍ غَذاها نَمِيرُ الماءِ غَيْرَ مُحَلَّلِ

قال أبو حيَّانَ: [3]« ذكر الفارسيُّ في التذكرة أنَّه رُوِي برفعِ البياضِ، والتنوينُ محذوف من مُقَاناةٍ لالتقاء الساكنين».

13- دلالة المضارع على الحال والاستقبال.

ذهب الجمهور[4] إلى أن المضارع يكون للحال وللاستقبال، وذهب الزَّجَّاجُ[5] إلى أن المضارع يدل على المستقبل، وأنكر أن يكون للحال صيغة، وذهب بعضهم إلى أنهم إذا أرادوا المستقبل أدخلوا عليه السين أو سوف، نَحْوُ: سوف يكتب، وإذا أرادوا الحال قالوا: يَكْتُبُ الآنَ. قال أبو حيَّانَ: [6]« وقال بعضهم: إنه إذا وقع على الحال كان بحق الأصلية، وإذا وقع على الاستقبال كان بحق الفرعية، وهو مذهب الفارسي ، وبه قال أبو بكر بن مسعود أبو رُكَب من أصحابنا، ولذلك كان عند الفارسي حمله على الحال

---

(1) منهج السالك358 ، الارتشاف 2359/5.
(2) الكتاب، والمقتضب، شرح المعلقات السبع، الصحاح، والمحكم، والمخصص، وتاج العروس(نمر، حلل). ومنهج السالك 358.
المقاناة : الخلط يخلط بياضها بصفرة، النمير : الصافي، المحلل : الذي كدرته الإبل
(3) منهج السالك 358.
(4) الكتاب 12/1، والإيضاح في علل النحو 86-88.
(5)التذييل 81/1.
(6) التذييل85/1.

إذا عدمت القرائن أولى من حمله على الاستقبال، وقد استدل على ذلك في تَذْكِرَتِهِ بما تقرر في كلام العرب من أن اللفظ إذا صلح للقريب وللبعيد كان القريب أحق به»

14- أسماء الأفعال.

اختلف العلماء في أسماء الأفعال، أها محل من الإعراب أم لا؟، فذهب بعضهم[1] إلى أنه لا موضع لها، قال أبو حيان: [2]«مذهب سيبويه والمازني، والدينوري، وأبي علي الفارسي في تذكرته أن أسماء الأفعال منصوبة بأفعال مضمرة» إلا أن أبا علي ذهب في الحلبيات[3] إلى أنها لا موضع لها من الإعراب، وهذا مذهب الأخفش[4].وذهب بعضهم[5] إلى أنها في موضع رفع مبتدأ، والضمير الذي فيها سدَّ مسدَّ الخبر.

15- تثنية المقصور والممدود إذا كانت ألفه خامسة فصاعداً.

المقصور: حكم الاسم إن كان مقصورًا في التثنية حذف ألفه، نحو قولهم في القَهْقَرى[6]: قَهْقَرَان وحكم الممدود في التثنية، حكمه في المقصور، فتقول في الضَّبَغْطَرى:[7] ضَبَغْطَرانِ، وإن كان القياس[8] قلبها ياءً كما في: حُبَارَى: حُبَارَيان، وذهب الكوفيون[9] إلى حذف ألفه. قال أبو حيان:[10]« وذكر أبو عليٍّ أنه مذهب لأهل بغداد، وردَّ عليهم في التَّذْكِرَةِ بشذوذ هذا المسموع، وأنه لم يثبت سماعه، وأن قياسه على النسب غير صحيح؛ لأن النسب بابُ تغيير وحذف في اللفظ والمعنى

(1) الكتاب 191/1، والمقتضب 232/3، والإنصاف 126/1، والملخص 347-349.
(2) التذييل 131/1.
(3) 107- 108.
(4) شرح الكافية67/2، والتذييل 131/1.
(5)أنظر: شرح الكافية 67/2.
(6) القهقرى: الرجوع إلى الخلف. أنظر: اللسان(قهقر).
(7) الضَّبَغْطرى: الأحمق الذي لا يعجبك، وهي كلمة يُفَزَّعُ بها الصِّبْيان. أنظر: اللسان(ضبغطر).
(8) التذييل 35/2.
(9) أنظر: الإنصاف 754/2، وشرح التسهيل 96/1، والتذييل 35/2،
(10) أنظر: التذييل2/ 35.

كالتكسير والتصغير، والتثنية ليست كذلك؛ ألا ترى أنّ التاءَ تُحذفُ فيه، ولا تحذفُ في التثنية».

16- جواز إغناء الاسم الظاهر عن الضمير العائد إلى الاسم الموصول.

قد يغني في جملة الصلة عن الضمير العائد اسمٌ ظاهرٌ يحلُّ مكان ذلك الضمير، ويكون بمعنى الموصول؛ نحو: أشكر عليًّا الذى نفعك علْمُ علي؛ أي: علمه.

وقال أبو حيّانَ[1]: « قال أبو علي في التذكرة:« وقال[2] رجلٌ يخاطب ربه تعالى:

..... وأنتَ الّذي في رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

حمل على المعنى، وكأنّه قال: وأنت الذي في رحمتك، أو في رحمته أطمع، ومن الناس[3] من لا يجيز هذا». فأبو حيّانَ قد يعرض لتوجيه إعرابي أو أكثر، ثُمّ يميل إلى أحد الوجوه ويرجحه، ولا غرو أن هذا المنهج لم ينفرد به أبو حيّانَ، بل قد سبقه إليه كثيرون كالفارسي، وابن جني.

17- مجيء لو دالة على المصدرية.

وأكثر ما تقع هذه بعد ما يُفْهِمُ تمنياً. وخُرِّجَت منه مواضع من التنزيل، نحوُ قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [سورة البقرة:96].

---

(1) أنظر: التذييل 6/3.

(2) عجز بيت م من الطويل، وصدره:

فيا رَبَّ ليلى أنتَ في كلّ مَوْطن .....

وهو بلانسبة في: شرح الجمل لابن عصفور 183،354/1، وشرح التسهيل لابن مالك 186/1، والتذييل 6/3، والارتشاف 998/2، والنكت الحسان 49.

(3) هو سيبويه في: الكتاب 81/1.

أختلف في "لو" هذه ودلالتها على المصدر فأكثرهم[1] لم يثبت ورود "لو" مصدرية. وممن ذكرها الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين ابن مالك، وعلامتها أن يصلح في موضعها أن. ويشهد للمثبتين: قوله﴿: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [سورة البقرة:96]، وقراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا لو تُدْهِن فيدهنوا﴾[سورة القلم: 9] بحذف النون، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن. وحملوا عليه قول الشاعر[2]:

سَرَيْنَا إِلَيْهُم فِي حُمُوْعٍ كَأَنَّهَا جِبَالُ شَرَوْرَى لَوْ تُعَانُ فَتَنْهَدَا

قال أبو حيَّانَ:[3] «ذهب أبو علي في التذكرة إلى أن مثل: لَوْ تُعَانُ فَتَنْهُدَا ، «لو» أُجريت فيه مُجرى « لو» التي بمعنى الأمر؛ أي: أعِنَّا يا أللهُ فتَنْهَدَ، وفي: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[سورة الشعراء :102] ؛ أيْ: أحدِثْ لنا كرَّةً فنكونَ».

وما مضى إليه الفارسي ليس بلازم فقد يكون الفعل انتصب،؛لأنَّ "لو" أُشربت معنى التمني فانتصب الفعل بعدها كما ينتصب في قولنا: "أَيْتَكَ تَزُورُنِي فَأُكْرِمَكَ". ومثل هذا قول الشاعر:[4]

فلَو لَبِسَ المَقَابِرُ عَن كُلَيْبٍ فَيَعْلَمَ بالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرِ

(1) تذكرة النحاة 72.

(2) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك 229/1، والتذييل 158/3 والأشموني597/3.

شروري: جبل لبني سليم، فتنهدا: من نهد إلى العدو ينهد إذا نهض.

(3)التذييل 158/3- 159.

(4) البيت من الوافر، وهو للمُهَلهل بن ربيعة في رثاء أخيه كليب في: الكامل 739/2، وتذكرة النحاة 72، والرد على النحاة 144.

وبلا نسبة في: والأصول 185/2، وشرح التسهيل لابن مالك 33/4، والارتشاف1904/4، والجنى الداني 289، الخزانة 305/11. والذنائب: اسم موضع فيه قبر كليب.

18- زيادة النون في أسم الإشارة « هذانْ».

قال أبو حيَّانَ:[1] «وسألني بعض من لقيناه من أهل النَحْرِ بديار مصر عن قولهم: هذانّ ، ما النونُ المزيدةُ؟ قلت الأولى، قال : قال الفارسي: هي الثانية؛ لئلا يفصل بين ألف التثنية ونونها، ولا يفصل بينهما». إلا أن أبا حيَّانَ لم يوافق الفارسي في هذه المسألة؛ لأن الألف والنون عنده غير متلازمتين فيُكْرَهُ الفَصْلُ بَيْنَهما.

19- علمي بزيد كان ذا مال.

منع الفارسي[2] أن يكون علمي مبتدأ، ورأى أن الجار والمجرور« بزيد» متعلقان به، والخبر جملة كان، وأسم كان ضمير مستتر فيها يعود على علمي، وذا خبر كان؛ التقدير عنده: علمي ذو مال.

وذهب بعض[3] النحويين إلى أنه على تقدير: إذْ كان، وحذفت "إذ "للدلالة عليها. وبعد أن عرض أبو حيَّانَ آراء العلماء ومناقشاتهم لهذه المسألة قال[4]: « وقال أبو علي في التذكرة: لم يجز؛ لأنك حُلْتَ بينه وبين معموله، يريد: أن الحال القائمة مقام الخبر عن المصدر لا بد أن يكون في المصدر من الحال له، ويكون معمول المصدر، فإذا أضمرت المصدر لم يبق معموله؛ لأن الضمير العائد على المصدر لا يعمل، فإذاً لا يصحُّ أن تكون الحال سادة مسدَّ الخبر عن مصدر مضمر؛ لأنها لا تسدُّ إلا عن مصدر معموله صاحب الحال، والمضمر لا يعمل، فليس له معمول» .

20- زيادة كان

(1) منهج السالك 26، والتذييل 187/3.
(2) الإيضاح العضدي 50.
(3) التذييل 312/3.
(4) التذييل 312/3- 313.

تزاد كان بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر، والفعل ومرفوعه، والصلة والموصول والصفة والموصوف، ومِنْ زيادتها بين الصفة والموصوف قول الفرزدق :(1)

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

وللنحويين في تخريج هذا البيت غير مذهب(2)

ذهب أبو علي (3) في التذكرة إلى أن: « كان في هذا البيت لغوٌ؛ لأن " لنا" قد جرى صفة على الموصوف، فلا يقدر فيه الانتزاع من موضعه كما لم يجز في قوله:« مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به»؛ لأن "معه صقر" صفة لـــ"رجل"».

21- إعمال المصدر المنون:

ذهب البصريون(4) إلى إجازة إعمال المصدر المنون ، نَحْوُ قوله ﷻ: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾[النساء:25]، فـ﴿ طَوْلاً ﴾مفعول به ليستطيع ، وقوله ﷻ: ﴿ أَن يَنكِحَ ﴾ مفعول به لقوله: ﴿ طَوْلاً ﴾ ، إذ هو مصدر . وإليه ذهب أبو علي في التذكرة(5)

22- مَرَرْتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلِّهِ:

إن كان الجامد مؤولاً بالمشتق نحو قولك: هذا القاع عرفج كُلُّهُ؛ أي: غليظ، تحمل الضمير، فكُلُّهُ ههنا تأكيد للضمير، ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرا عن الخبر. وإن لم يكن مؤولا به، لم يتحمله خلافا للكسائي،

(1) البيت من الوافر. وهو في: ديوانه 835، والكتاب 153/2، والمقتضب 216/4، وأسرار العربية136، شرح الكافية الشافية، وشرح التسهيل لابن مالك 361/1، واللسان(كرن)، والتذييل 218/4.

(2) الكتاب 153/2، والمقتضب 216/4، وشرح التسهيل لابن مالك 316/1، والتذييل 217/4-218، والخزانة 217/9- 221.

(3) البصريات 875- 876، والتذييل 219/4.

(4) الكتاب 189/1، والمقتضب 14/1، والبحر 230/1-231.

(5) البحر 221/3.

فكأنه نظر إلى أن معنى: زيد أخوك، متصف بالأخوة، وهذا زيد، أي متصف بالزيدية أو محكوم عليه بكذا، [1].

23- مَرَرْتُ برَجُلٍ ضَارِبٍ عمرو وأبوه:

قال الفارسي[2] في التذكرة:« سألنا عنها سائل، فأجبناه أنه لا يجوز؛ لأن اسم الفاعل إن جعلته للآتي كان نكرة، فلا يكون وصفاً لرجل، وإن كان للماضي لم يجز؛ لأنك قد أعملته في الأب، واسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل عمل الفعل. قال: وهو جائز على قياس قول الكسائي».قال أبو حيّانَ:[3]« فهذا نص من الفارسي على أنه لا يعمل في الاسم الظاهر».

24- الاختلاف في "أل" التي تدخل على اسمي الفاعل والمفعول.

اختلف في أصل هذه الأداة، فذهب الخليل سيبويه إلى أن"آلـ" بتمامها حرف تعريف، وحُكي عن الخليل أنه كان يسميها"آلـ" كقولنا: "قد"، وأنّه لم يكنْ يقول الألفَ واللامَ، كما لا يقول في "قد": القاف والدّال.

وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف كـ(آلـ) التي في: السماء ، والبيت، وليست اسماً موصولاً، واختلف النقل عن الفارسي والمازني في اسميتها تارة، وحرفيتها تارة أخرى. قال أبو حيّانَ[4]: « وزعم المازني أنها حرف موصول، وذهب ابن السراج والفارسي، وأكثر النحْوِيين إلى أنها اسم هذا نَقْلُ بعض أصحابنا.

ونقل صاحب كتاب الإفْصَاح وهو عبدالله بن هشام الخضراوي ما ملخصه: الألف واللام الموصولة مذهب ابن الباذش أنها ليست اسماً، ونسبه إلى أبي علي؛ لأنه قد صرح به في التذكرة، وقال أبو عثمان، وأبو بكر: هي اسم موصول».

ومضى أبو حيّانَ[5] إلى أن هناك قولين لكل من الفارسي، والمازني في المسألة، ونقل كل رجل القول الذي انتهى إليه.

---

(1) تذكرة النحاة 262.
(2) تذكرة النحاة 265.
(3) المصدر نفسه.
(4) منهج السالك 27.
(5) منهج السالك 27.

25- حكم تابع المجرور بالمصدر

إذا أُضيف المصدر إلى فاعله فمفاعله يكون مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً ، فإذا جاء تابع للفاعل (كالنعت ، أو العطف ، أو التوكيد) جاز في التابع الجرّ مراعاة للفظ ، وجاز فيه الرفع مراعاة للمحلّ ؛ فتقول : عجبت من شُربِ زيدٍ الظريفِ العسلَ (بجرّ النعت الظريف) مراعاة للفظ المنعوت (زيد)، ويجوز رفع كلمة (الظريف) فتقول : عجبت من شربِ زيدٍ الظريفُ العسلَ ؛ وذلك مراعاة لمحل المنعوت (زيد) فمحله الرفع على أنه فاعل بالمصدر (شُرب) . ومن شواهد إتباعه على المحل قول لبيد بن ربيعة:[1]

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا طَلَبُ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

فقد أضاف الشاعر المصدر (طَلَب) إلى فاعله (المعقِّب) ثم أتبع الفاعل بالنعت (المظلوم) وجاء به مرفوعا مراعاة لمحلّ المتبوع (المعقِّب)، فظاهر ما ورد عن العرب جواز العطف على المحل، ومن منع ذلك احتاج إلى تأويل.

قال أبو حيّانَ:[2] « وتأوله أبو علي في التَّذْكِرَةِ على أنه فاعل بقوله: حَقَّهُ، وحَقَّهُ فعل ومفعول، والمظلوم فاعل»

---

(1) البيت من الكامل، وهو في: ديوانه 128، والإنصاف 232/1، وشرح المفصل لابن يعيش 24/2، 46، ومنهج السالك 321، والهمع 145/2.

تهجّر: سار في وقت الحرّ والضمير لحمار الوحش، الرّواح: بين الزّوال والليل، هاجَها: الضمير للأتان: أثارها

والبيت في وصف حمار وحشي قد عجل رواحه في الماء وقت الهاجرة وأزعج الأتان وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين بدين له . فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى.

المظلوم: صفة لـ(المعقب) على المعنى؛ لأن التقدير: طلبها مثل أن طلب المُعَقِّبُ المظلومُ حقّهُ.

المعقب: مضاف إليه مجرور، وهو فاعل في المعنى للمصدر: طلب.

وانظر هذه المسألة في: أمالي ابن الشجري 222/2-223.

(2) منهج السالك 322، وفيه تأويلات أخرى للبيت.

الخاتمة

- إن البحث في أغلبه تأصيل لآراء الفارسي في تاليف أبي حيّانَ، فضلاً عن هذا كانت هناك موازنة بين آرائه من جهة، وبين آراء العلماء من جهة أخرى، ولاسيما علماء المدرسة الكوفية.
- من خلال هذا التأصيل تبين أن أبا حيّانَ كان يترل الفارسي منزلة عالية؛ لأنه عَرف قدر هذا الرجل وفكره الثاقب الذي خبر العربية وتدرب في أساليبها، لذا وجدناه يظهر إجلاله له واحتفاله بمصنفاته في هذا الحشد الهائل من النقول التي حكاها عنه وملأ بها كتبه، ثم في تصديه لشرحه ، وهو في ذلك يحلل ويعلل ويدلي بالحجج والبراهين على صحة ما مضى إليه.
- نلحظ ميل أبي حيّانَ إلى القياس والتعليل أكثر من السماع مع أن أغلب اللغة لا تثبت إلّا سماعاً عن الأعراب، وربما كان هذا من نتاج عصره، وهذا السمة كانت غالبة على الفارسي الذي عدَّ القياس أساساً من أسس فهم

اللغة وتقعيدها فهو القائل: « أخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطيء في واحدة من القياس».

- كان أبو حيَّانَ حريصا على نسبة الآراء إلى أصحابها في الغالب إلا أنه في بعض الأحيَّان يذكر الرأي من غير نسبة إلى صاحبه ، بل يورده بصيغة العموم كأن يقول : وزعم بعض النَّحْوُيين كذا ، أو ذهب متأخرو أصحابنا إلى كذا ، أو هذا مذهب طائفة أو غير ذلك .
- إن أبا حيَّانَ أكثرُ وضوحا في عرض المسائل من غيره ، فلا يوجد لديه أثر المنطق والفلسفة كما هي الحال عند الفارسي.
- لم يكن أبو حيَّانَ مقلداً حاكياً ما قاله أبو علي أو غيره، وكانت له عبارات واضحة كوضوح الشمس في كبد السماء تشير إلى هذا. إذ كان يخضع كل ما يسمع بعد أن يناقشه لحكمه العقلي ليبدي فيه رأيه، ولا يمنعه تقديره للقديم والموروث من النقد وإبداء الرأي والتعقب والتخطئة. ولكنه كان في الوقت نفسه كثير التحرز في تخطئة الفارسي.
- كان أبو حيان يورد وجهات النظر المختلفة ويوازن بينها مرجحاً ومرجحاً حتى يَصِحُّ له منها قولٌ.

المصادر والمرجع

- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د رجب عثمان محمد، ومراجعة د رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
- أسرار العربية لابن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، ط2، 2004م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، الرياض، 1986م.
- الأصول النحوية والصرفية في الحجة للدكتور محمد عبدالله قاسم، دار البشائر، دمشق،ط1، 2008م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1985م.
- الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 2003م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م.
- الإنصاف لابن الأباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1982م.
- أوضح المسالك في الكلام على ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،2005م.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1975م.
- الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن فرهود، الرياض، ط1969،1م، وتحقيق د كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1996م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.

- بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم، تحقيق د. سهيل زكار، دار البعث، دمشق، 1988م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر،1306هـ.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ترجمة د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر، 1974م.
- تأويل مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق،ط1، 2003.
- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، للسيوطي، تحقيق الدكتور حسن الملخ، والدكتورة سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، وجدارا للكتاب العالمي، إربد، ط2، 2008.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة بيروت، 1976م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض،ط1، 1997- 2010م.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1،، 199-1996م.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وجماعة، دار الصادق، 1964م.
- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
- الجنى الداني للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، 1973.

- الحجة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، ومراجعة عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، 1984- 1999م.
- خزانة الأدب ولبُّ لباب العرب لسان العرب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1989م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952م.
- ديوان جميل، جمع وتحقيق الدكتور حسين نصار، دار مصر للطباعة، ط2، 1967.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة(شرح شعر عمر بن أبي ربيعة)، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، بيروت.
- الرد على النحاة لابن مضاء، تحقيق د شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993م.
- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت،ط2000،1م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، ط1، 1990م.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران،1978م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1984م.
- شرح اللمع للباقولي، تحقيق د. إبراهيم أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1990م.
- شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر، 1928م.

- شرح بانت سعاد لابن هشام، تحقيق سناء ناهض الريس، دار سعد الدين، دمشق،ط1، 2008م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت،ط1، 1999م.
- شرح شواهد الإيضاح لابن بري، تحقيق د. عبد مصطفى درويش، ومراجعة د. محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية، القاهرة،1985م.
- الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 1966م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،1995م.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق عبد الحليم النجار، وعلي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، البابي الحلبي، القاهرة، 1958.
- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني، تحقيق د. حسين أحمد بو عباس، مركز الملك فيصل، الرياض، ط1، 2010م.
- المخصص لابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، 1985م.
- المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، 1983م.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1987م.

- المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، تحقيق إسماعيل عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1981م.
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق شيخ الراشد، وزارة الثقافة، دمشق، ط1، 1986م.
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1986م.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، دار السرور، بيروت.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.
- معجم الأدباء لياقوت، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.
- المغني لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، 1964م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، تحقيق د. علي بن سلطان الحكمي،ط1، 1985م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي، تحقيق سدني جليزر، نيو هافن، 1947م.
- النُّكت الحسان لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1987.